

# 525 مليون دولار تفتح باب السيطرة على الفوسفات المصري ☐☐ مصنع جديد للتصدير بينما المزارع خارج حسابات السيسي



الجمعة 10 أبريل 2026 05:30 م

وقعت شركة فوسفات مصر وشركة إندوراما العالمية القابضة عقد توريد خام الفوسفات لتغذية المجمع الصناعي الجديد للأسمدة الفوسفاتية في منطقة السخنة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بطاقة تستهدف 600 ألف طن سنويًا في المرحلة الأولى، وباستثمارات معلنة تصل إلى 525 مليون دولار ☐

وقدمت الحكومة الاتفاق باعتباره خطوة صناعية كبيرة، لكن التفاصيل التي ظهرت مع التوقيع كشفت أن جوهر المشروع لا يرتبط بتأمين احتياجات الزراعة المصرية بقدر ما يرتبط ببناء منصة إنتاج موجهة أساسيًا إلى التصدير، مستندة إلى خام مصري وتمويل أجنبي وخبرة تشغيل وتسويق أجنبية ☐

كما أظهرت تغطيات اقتصادية محلية أن المشروع يستهدف تصدير 80 بالمئة من إنتاجه، وهو ما يضع المزارع المصري فعليًا خارج الأولوية منذ اللحظة الأولى، رغم أن الفوسفات المصري يُستخرج من أرض مصر، ورغم أن سوق الأسمدة المحلية ما تزال تتحمل ضغوط السعر والإمداد ☐

هذا المسار لا يبدو مجرد شراكة صناعية عادية، لأن طريقة عرضه وتمويله وموقعه تكشف أن السلطة تكرر النموذج نفسه الذي حكم قطاعات أخرى خلال السنوات الأخيرة، وهو الاعتماد على رأس المال الأجنبي والمؤسسات التمويلية الدولية لإدارة مورد محلي استراتيجي، بدل بناء سياسة مصرية مستقلة تتحكم في الخام، والتصنيع، والتوزيع، وأولوية التوجيه بين السوق المحلية والخارج ☐  
وقد قالت إندوراما نفسها إن المشروع يقع في "منطقة التصدير" في مصر، وأنه يخدم أسواقًا زراعية رئيسية حول العالم، كما أعلنت أن الوصول إلى الإغلاق المالي خلال 2026 يعتمد على ترتيبات تقودها المؤسسة المالية الدولية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إلى جانب بنوكها التجارية المرتبطة بها عالميًا ☐ وبذلك يصبح السؤال الأساسي ليس فقط من سيدفع، بل من سيتحكم في مسار الإنتاج والتمويل والبيع بعد بدء التشغيل ☐

## استثمار ضخم باسم التنمية ☐☐ وإنتاج موجه للخارج منذ اليوم الأول

جاء التوقيع الرسمي في أبريل 2026 ليؤكد أن المشروع انتقل من مرحلة الترويج إلى مرحلة الترتيب التنفيذي، بعدما شهد مصطفى مدبولي مراسم توقيع عقد إنشاء "إندوراما مصر للأسمدة" داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في السخنة ☐ وقد أعلنت الجهات الرسمية أن المرحلة الأولى وحدها تستهدف 600 ألف طن سنويًا، وأن قيمة الاستثمار تبلغ 525 مليون دولار، وهو رقم كبير في سوق يعاني أصلًا اختلالات مزمنة في توجيه الموارد والأولويات ☐

ثم اتسعت الصورة عندما نشرت صحيفة اقتصادية محلية أن المصنع الجديد يستهدف تصدير 80 بالمئة من إنتاجه، وهو ما يمنح الخبر معناه الحقيقي ☐ فالمشروع الذي يقوم على خام فوسفات مصري، وداخل أرض مصرية، وتحت خطاب رسمي يتحدث عن التنمية الصناعية، يبدأ فعليًا بمنطق تصديري واضح يجعل الخارج هو السوق الأولى، بينما يأتي الداخل في مرتبة تالية أو هامشية ☐

كما تعزز هذا الاتجاه من خلال الخطاب الصادر عن الشركة الأجنبية نفسها، لأن موقع المشروع الرسمي يتحدث عن خدمة الزراعة المحلية وأسواق التصدير مًجًا، لكنه يضع في الوقت نفسه ميزة الموقع قرب موانئ التصدير ضمن أهداف المشروع الأساسية ☐ وعندما يتطابق هذا الخطاب مع استهداف 80 بالمئة من الإنتاج للخارج، يصبح الحديث عن أولوية المزارع المصري مجرد غطاء سياسي أكثر منه حقيقة تشغيلية مؤكدة ☐

وفي هذا السياق يكتسب رأي الباحث تيموثي كلداس دلالة مباشرة، لأنه قال إن التدفقات المالية والاستثمارات التي تحصل عليها مصر قد تمنح النظام متنفسًا قصير الأجل، لكنها لا تعالج الاختلالات العميقة إذا غابت الشروط والإصلاحات الفعلية. وينطبق هذا المعنى هنا بوضوح، لأن الحكومة تحتفل باستثمار ضخم من دون أن تقدم للرأي العام ضمانًا واضحًا بشأن نصيب السوق المحلية من الإنتاج أو سلطة الدولة على قرار التوجيه.

ثم تظهر المفارقة بشكل أوضح حين توضع هذه الأرقام بجوار واقع سوق الأسمدة في مصر، حيث ارتفعت صادرات الصناعات الكيماوية والأسمدة إلى أكثر من 9.4 مليارات دولار خلال 2025 وفق بيانات منشورة مطلع 2026، بينما استمرت الشكاوى من ضغوط الأسعار وتكلفة مستلزمات الزراعة. وهذا يعني أن توسيع القدرة التصديرية لا يقود تلقائيًا إلى عدالة في التوزيع داخل السوق المحلية، بل قد يدفع في الاتجاه المعاكس إذا بقيت الأولوية للعملة الصعبة.

### التمويل الأجنبي لا يمّول مصر فقط بل يمنح الممول نفوذًا على الخام والمنتج

تزداد خطورة المشروع عندما يُقرأ من زاوية التمويل، لأن إندوراما أعلنت في فبراير 2026 أنها تتجه إلى الإغلاق المالي خلال العام نفسه، وأنها منحت المؤسسة المالية الدولية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تفويضًا لقيادة ترتيب الديون مع بنوكها التجارية الدولية. وهذا الإعلان يعني أن الـ525 مليون دولار ليست رقمًا محايدًا، بل مدخلًا مؤسسيًا لتثبيت نفوذ خارجي على مشروع يقوم في الأصل على مورد سيادي محلي.

وبعد ذلك لا يبقى التمويل مجرد أداة تشغيل، لأن الممول الذي يدخل في ترتيب الدين، ويشارك في الإغلاق المالي، ويتابع الجدارة الائتمانية، يصبح طرفًا مؤثرًا في إيقاع المشروع وشروطه واتجاه بيعه. كما أن الشركة الأجنبية تعلن صراحة أن المصنع المصري الجديد جزء من خطة أوسع لتعزيز موقعها بين كبار منتجي الأسمدة عالميًا بطاقة سنوية تبلغ 13 مليون طن، وهو ما يؤكد أن مصر هنا تؤدي وظيفة ضمن استراتيجية شركة عابرة للحدود.

وفي هذا الإطار قال يزيد صايغ، الباحث البارز في مركز كارنيغي، إن المؤسسات الدولية تكيفت مع الدور الاقتصادي الاستراتيجي للمؤسسة العسكرية في مصر بدل أن تفرض إصلاحًا هيكليًا حقيقيًا. وتصل هذه الملاحظة إلى جوهر القضية الحالية، لأن السلطة لا تعرض نموذجًا وطنيًا لإدارة الفوسفات، بل تعرض مشروعًا يمر عبر شراكة أجنبية وتمويل خارجي داخل بنية اقتصادية ما تزال بعيدة عن الشفافية والمساءلة الجديدة.

ثم يفتح ذلك بابًا أوسع على سؤال الحوكمة، لأن مصر لا تعاني نقصًا في الفوسفات، بل تعاني ضعفًا مستمرًا في تحويل الثروة الخام إلى سياسة تصنيع عادلة تخدم الداخل قبل الخارج. وتظهر بيانات منشورة خلال 2025 أن مصر استهدفت رفع صادرات خام الفوسفات إلى 6 ملايين طن خلال العام، بعد تجاوز 5.2 ملايين طن في العام السابق، وهو ما يكشف أن منطق التصدير بقي هو الأصل حتى قبل دخول المشروع الجديد مرحلة الإنتاج.

كما يفسر هذا المسار لماذا تبدو الدولة حاضرة بقوة عند التوقيع وغائبة عند تحديد أولوية الاستفادة. فالحكومة تملك الخام وتمنح الأرض وتروج للاستثمار، لكنها لا تضع للرأي العام التزامًا منشورًا يحدد نسبة ثابتة للسوق المحلية أو آلية معلنة لضبط الأسعار إذا تعارضت مصلحة التصدير مع احتياجات الزراعة. وعندما تغيب هذه الضمانات، تتحول الشراكة إلى قناة نفوذ لا إلى أداة تنمية متوازنة.

### ثروة مصرية تحت إدارة مرتبكة والمزارع يدفع ثمن نموذج لا يخدمه

يتصل هذا المشروع بأزمة أعمق من مجرد مصنع جديد، لأن إدارة الثروة الفوسفاتية في مصر بقيت طوال السنوات الأخيرة محكومة بمنطق استخراج الخام أو تصنيعه للتصدير، لا بمنطق ربطه أولاً بأمن الإنتاج الزراعي المحلي. وقد أوضحت تقارير حديثة أن أسعار الأسمدة عالميًا عادت للضغط على تكلفة الزراعة في مصر خلال أبريل 2026، بما انعكس مباشرة على السوق المحلية، وهو ما يجعل أي مشروع جديد موجّه للخارج أكثر إثارة للغضب من الاحتفاء.

ثم يزداد التناقض لأن نقيب الزراعيين سيد خليفة حذر في نهاية مارس 2026 من أن تراجع إنتاج الأسمدة وارتفاع أسعارها عالميًا سيدفعان إلى نقص في الغذاء وارتفاع تكلفته. ومع وجود هذا التحذير من داخل قطاع زراعي مصري مباشر، يصبح توجيه النسبة الأكبر من مصنع جديد إلى التصدير قرارًا سياسيًا واقتصاديًا يضع العملة الصعبة قبل حق الأرض المصرية في مدخل إنتاج أساسي.

وفي قراءة أوسع للنموذج كله كتب روبرت سبرينغبورغ أن الاقتصاد المصري في صورته الراهنة يحتاج إلى موارد تفوق بصورة لافتة قدرة الاقتصاد نفسه على توفيرها. وتبدو هذه العبارة مناسبة تمامًا للمشهد الحالي، لأن الحكومة لا تدير الفوسفات باعتباره موردًا وطنيًا يجب أن يُعاد تنظيمه لصالح الداخل، بل تدمجه داخل نموذج يبيح دائمًا عن ممول خارجي، ثم يقدم النتيجة باعتبارها نجاحًا استثماريًا.

وبعد ذلك لا تعود المشكلة في جنسية الشركة وحدها، بل في طبيعة القرار الإداري الذي سمح بتكرار الصيغة نفسها مرة بعد أخرى. فبدل بناء حلول مصرية لإدارة الثروة الفوسفاتية، عبر تعظيم دور الخبرة المحلية، وضمان أولوية السوق الداخلية، وربط الاستثمار بقواعد سيادية صارمة على التوزيع، اختارت الحكومة طريقًا أسهل سياسيًا وأخطر اقتصاديًا، وهو بيع قصة النجاح من باب التمويل الأجنبي والتوسع التصديري.

وأخيرًا يكشف مشروع السخنة أن الأزمة ليست في نقص الثروة، بل في طريقة إدارتها. فعصر تمتلك الفوسفات، وتمنح الخام، وتفتح الأرض، ثم تقبل أن يكون التمويل والتسويق والوجهة النهائية في يد شريك أجنبي يستهدف توسيع حضوره العالمي. وبينما تنتظر الزراعة المصرية سياسة تحميها من تقلبات السوق، تمضي الحكومة في مشروع جديد عنوانه المعلن التصنيع، لكن مضمونه الفعلي هو التصدير والسيطرة الخارجية على منتج خرج من باطن الأرض المصرية.

